



194866 - تزوجت من شيعي زواج متعة وتريد مفارقته

السؤال

أسلمت قبل ثلاث سنوات ، وبعدها بقليل تزوجت شيعيا زواج متعة في محكمة أمريكية ، لم يحصل الانسجام بيننا في السنوات الماضية ، وأود مفارقتها ، ولكنه يقول مرارا : إن الله يبغض الطلاق .

فهل زواجنا صحيح ؟ وإذا فارقته هل أعتد ؟ فإذا كان الزواج غير صحيح أصلا فماذا أفعل ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

نحمد الله سبحانه أن هداك للإسلام ، وتلك نعمة عظيمة منَ بها رب العالمين عليك ، نسأل الله سبحانه أن يتم عليك النعمة بالاستقامة على أمره إنه سبحانه كريم .

واعلمي أيتها السائلة أن الأصل في الزواج في الشريعة الإسلامية هو الاستمرار والدائم ، والزواج المؤقت – وهو زواج المتعة – كان مباحاً في أول الإسلام ثم نُسخت الإباحة ، وصار محرماً إلى يوم الدين ، فعن علي رضي الله عنه : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر" وفي رواية : "نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسانية" رواه البخاري (3979) ، ومسلم (1407) ، وعن الربيع بن سبرة الجهنمي أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيمة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيموهن شيئاً" رواه مسلم (1406) .

وقد جعل الله تعالى الزواج من آياته التي تدعو إلى التفكير والتأمل ، وجعل تعالى بين الزوجين المودة والرحمة ، وجعل الزوجة سكناً للزوج ، ورَغَبَ في إنجاب النزرة ، وجعل للمرأة عدة وميراثاً ، وكل ذلك منتفٍ في هذا النكاح المحرّم ، جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية (41 / 335): "ولأن النكاح ما شرع لاقتضاء الشهوة ، بل شرع لأغراض ومقاصد يتوصل به إليها ، واقتضاء الشهوة بالمتعة : لا يقع وسيلة إلى المقاصد ، فلا يشرع" انتهى .

من هنا نعلم أن ما تم بينك وبين هذا الشخص من زواج كان زواجا باطللا لا صحيحا ، يجب فسخه قبل البناء وبعده ، وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في الفسخ هل يكون بطلاق أو بغير طلاق ، قال الخرشي المالكي في "شرح مختصر خليل" (3 / 196) "نكاح المتعة يفسخ بعد البناء ، كما يفسخ قبله ، ويعاقب فيه الزوجان ، ولا يبلغ بهما مبلغ الحد ، والولد لاحق ، وفسخه بغير طلاق ، وقيل : به" انتهى .

ومعنى : وقيل : به ؛ أي : وقيل إن فسخه يكون بطلاق .



أما بالنسبة للمهر فقد أتفق أهل العلم على أنه لا شيء للمرأة إذا وقعت الفرقة قبل الدخول .

أما إذا وقعت بعد الدخول فقد اختلفوا : هل تستحق المرأة المسمى ، أو مهر المثل ، أو الأقل من مهر المثل والمسمى .

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية (341 / 41) " اتفق الفقهاء على أنه لا شيء على الرجل في نكاح المتعة من المهر والمتعة والنفقة ما لم يدخل بالمرأة .

فإن دخل بها : فلها مهر المثل ، وإن كان فيه مسمى ، عند الشافعية ورواية عن أحمد وقول عند المالكية ؛ لأن ذكر الأجل أثّر خللا في الصداق .

وذهب الحنفية إلى أنه إن دخل بها : فلها الأقل مما سمي لها ، ومن مهر مثلاها ، إن كان ثمة مسمى ، فإن لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل ، بالغا ما بلغ .

وذهب المالكية والحنابلة في المذهب إلى أنه يجب لها بالدخول : المسمى .." انتهى.

أما بالنسبة للعدة فإنها تجب بعد الفرقة من هذا النكاح ، لأن من حكمة العدة استبراء الرحم وهذا معنى لا يختلف بصحبة النكاح

أو بفساده ، قال ابن عبد البر عند الحديث عن نكاح المتعة "ويسقط فيه الحد ، ويلحق الولد ، وعليها العدة كاملة" انتهى من " الكافي في فقه أهل المدينة " (2 / 533) .

والحاصل :

أنه لا يجوز لك البقاء في هذا النكاح الباطل ، بل يجب عليك مفارقته ، ثم تعذدين منه ، كما لو كان نكاحا صحيحا ؛ فإذا انتهت عدتك ، حل لك أن تتزوجي بعدها زواجا شرعا من ترضينه زوجا .

ويراجع حكم الزواج من الشيعة في الفتوى رقم: (4569) ، (91885) .

والله أعلم .